PSYCHOLOGY AND EDUCATION (2025) 62(03):172-187
ISSN: 1553- 6939

Causes of the Prevalence of Divorce in the City of Adrar from the Perspective of Lawyers

Dr. Abdelkader Hibaoui

Doctor, University of Amine Elokkal El Hdj Moussa Akhamok, Tamanghasset, (Algeria).
Email: abd.hibaoui11@gmail.com

Received: 12/02/2025 **Published: 15/03/2025**

Abstract: The article examines the causes of the increasing prevalence of divorce in the province of Adrar from the perspective of lawyers. It analyzes the social, economic, and psychological factors contributing to the rise in divorce cases, based on lawyers' insights. To explore this issue, the study is guided by the central question: What are the underlying reasons behind the spread of this phenomenon from the perspective of lawyers? A descriptive research methodology was adopted, and a sample of 15 lawyers from Adrar was selected. A questionnaire was employed as the primary data collection tool. The findings reveal that, according to the lawyers, the causes of divorce are diverse, encompassing social, economic, psychological, and religious factors. The article concludes with recommendations emphasizing the importance of raising awareness about family counseling, providing psychological support, and improving the economic and social conditions of families.

Keywords: Divorce, Lawyers' Perspectives, Social Factors, Economic Factors, Psychological Factors

أسباب انتشار الطلاق في مدينة أدرار من وجهة نظر المحامين

الملخص:

يتناول المقال أسباب انتشار الطلاق في ولاية أدرار من خلال وجهات نظر المحامين، حيث يتم تحليل العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والنفسية التي تؤدي إلى زيادة حالات الطلاق وفقًا لرؤية المحامين، ولمعرفة ذلك انطلقنا من سؤال مفاده ومؤداها ماهي الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة من وجهة نظر المحامين؟ مستعملين المنهج الوصفي واخترنا لذلك عينة من المحامين قوامها 15 محامين من ولاية أدرار مستخدمين الاستبيان كأداة لجمع المعلومات وبعد تطبيق أداة البحث وجمع المعلومات أثبتت النتائج أن أسباب انتشار الطلاق من وجهة المحامين تتعدد وتتنوع من أسباب اجتماعية واقتصادية ونفسية ودينية، يختتم المقال بتوصيات للمحامين يؤكدون على ضرورة نشر الوعي حول أهمية الاستشارة الأسرية، وتقديم الدعم النفسي، وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة.

الكلمات المفتاحية : الطلاق ؛ وجهات نظر المحامين ؛ العوامل الاجتماعية ؛ العوامل الاقتصادية ؛ العوامل النفسية.

مقدمة:

تعد ظاهرة الطلاق من الظواهر الاجتماعية التي تؤثر بشكل عميق على استقرار الأسرة والمجتمع وهتك النسيج الاجتماعي، بل تتعدى نتائجها إلى ما ينعكس سلبا على الأبناء من وعلى المطلقات بشكل عام من نظرة احتقاريه استصغاريه من طرف المجتمع، حيث شهدت ظاهرة الطلاق في المجتمعات العربية بما فيها الجزائر تصاعدًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، مما يعكس تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية معقدة، فالطلاق الذي كان يُعتبر في الماضي استثناءً، أصبح اليوم يشكل واقعًا متزايدًا في الحياة الزوجية. إذ أن الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع متنوعة، فمنها ما هو اجتماعي كالتغيرات في نمط الحياة، والضغوط الاقتصادية، وتغيّر أدوار الجنسين، بالإضافة إلى التأثيرات الثقافية الحديثة التي ساهمت في تغيير مفاهيم الأسرة والزواج. كما تساهم مشاكل التواصل والصراعات الشخصية التي لا يُستطاع التعامل معها بشكل صحيح في زيادة حالات الطلاق في الجزائر

يعكس الطلاق ظاهرة متشابكة من التأثيرات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، فقد تأثرت الأسرة الجزائرية بالتحولات التي شهدتها البلاد بعد الاستقلال، مرورًا بتغيرات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن النمو السكاني والتوسع العمراني وتطور وسائل التواصل أدت إلى تغييرات كبيرة في العلاقات الزوجية علاوة على ذلك فقد تأثر الشباب الجزائري بتطورات العصر التي جعلتهم أكثر إلمامًا بحقوقهم الشخصية والزوجية، وهو ما ساهم في زيادة معدلات الطلاق في المجتمع.

أولا: إشكالية الدراسة:

تعتبر ظاهرة الطلاق من أكبر المشكلات العويصة في المجتمع العربية الإسلامية، بل من أكبر القضايا الاجتماعية المعقدة والتي تتداخل فيها العديد من العوامل الثقافية والنفسية والاقتصادية، حيث أصبح اليوم من حل لمشكلة إلى مصدر لمشاكل عدة أهمها تفكك الاسرة وانحراف الأبناء، ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة قام العديد من الباحثين في الجزائر وخارجها بدراساتها ورصد أهم الأسباب المؤدية إليها وتقديم الحلول التي تحد من انتشارها واستفحالها، ومن بين تلك الدراسات دراسة ***"كسال مسعودة" بعنوان مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري*** دراسة ميدانية تناولت من خلالها العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع الجزائري والآثار المترتبة على ذلك ، حيث توصلت إلى ان أسباب الطلاق اجتماعية صرفة تتمثل في السكن مع اهل الزوج وتدخلهم في شؤون الزوجة ورفض الزوجة الاستمرار في العيش مع اهل الزوج ، الخيانة الزوجية، عدم انجاب الأطفال الاختلاف بين الزوجين حول خروج الزوجة للعمل...الخ ، في حين تشير ***" دراسة زهرة عباسي" بعنوان طلب الطلاق في الاسرة الجزائرية المعاصرة*** إلى أن أسباب الطلاق ترجع إلى تغير الأدوار والمكانة بين الرجل والمرأة ، الخلافات بين أم الزوج وأم الزوجة وتدخلهما في حياة الأزواج، عدم عذرية الزوجة، العقم ...الخ

تعتبر الجزائر من بين الدول العربية التي انتشرت فيها ظاهرة الطلاق بشكل يثير الدهشة والاستغراب، حيث كشفت احصائيات وزارة العدل أن المحاكم الجزائرية سجلت وقوع 41549 حالة طلاق بمختلف أنواعه في البلاد عام 2009 وهذا مقابل 39383

في عام 2008 و 34123 في 2007 أي بزيادة سنوية تبلغ7بالمئة [1]، وفي نفس الصدد يشير الديوان الجزائري للإحصاء إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة الطلاق في الجزائر، حيث تجاوزت 33 بالمئة مع تسجيل حوالي 240 حالة طلاق يوميا، فقد بلغت حالات الطلاق 76.000في عام 2021 و84000 في عام 2022 و93.400 في عام 2023 مما يدل أن الطلاق أضحى ظاهرة مستعصية يجب على الباحثين في مختلف المجالات والتخصصات أن يقدموا التدابير الكفيلة للحد منها.

إن الناظر في نسب الطلاق يجدها تتفاوت من ولاية لأخرى، يتحكم في ذلك العديد من العوامل كالوازع الديني والعادات والأعراف، وبما ان ولابة أدرار من إحدى الولايات التي تفشت فيها هذه الظاهرة كما تشير إليه الاحصائيات والدراسات الاستطلاعية التي قمنا بها، فيمكننا أن نتساءل:

ـــ ماهي الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة من وجهة نظر المحامين؟

ـــ ما الحلول المقترحة للحد من انتشار واستفحال هذه الظاهرة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

ترجع أسباب انتشار ظاهرة الطلاق من وجهة نظر المحامين إلى أسباب اجتماعية وثقافية ونفسية ودينية.

ثانيا: أهمية الدراسة.

إن دراسة موضوع الطلاق تساعدنا في تحديد الأسباب الرئيسة المؤدية إليه سواء على مستوى الفرد أو الاسرة او المجتمع ، فقد تكون مشكلات اجتماعية ثقافية اقتصادية كالبطالة أو الأزمات المالية التي قد تزيد من الضغط على العلاقة الزوجية ، وقد تكون خلافات شخصية كضعف التواصل وغياب الحوار والاحترام المتبادل والخيانة وتغير القيم الثقافية كتغير دور المرأة والرجل في المجتمع وتغير مفاهيم الزواج والاسرة، كما أن الأهمية الكبرى لدراسة هذه الظاهرة تمكننا من تقديم العلاج والحلول للحد من تفشيها داخل المجتمع ومن ثم القضاء على العديد من الانحرافات والظواهر السلبية التي تنجم عنها.

ثالثا: أهداف الدراسة.

يكمن الهدف من هذه الدراسة في معرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة من وجهة نظر المحامين والبحث عن الحلول الناجعة عن طريق إيجاد الحلول المناسبة للتقليل منها، وإبراز مختلف حالات الطلاق داخل الولاية وتفسير ما امكن منها .

الفصل الأول: الإطار النظري

1-1- مفهوم الطلاق .

- جريدة الاتحاد اليومية، الأزواج الجدد الأسرع في فك رابطة الحياة الزوجية، تاريخ النشر 20 جوان ،2010 على الموقع http//www.alittihad.ae

أولا: تعريف الطلاق:أصل الطلاق لغة الانطلاق والذهاب، وتدل أيضا على الإرسال ورفع القيد، قال الرازي في مختار الصحاح طلق امرأته تطليقا، وطلقت بفتح الطاءدون تشديد واللام والقاف هي تطلق بالضم طلاقا، فهي طالق وطالقة أيضا قال الأخفش لايقال طلقت بضم اللام [2].

وفي الاصطلاح: عرفه المالكية بأنه "صفة حكمية ترفع حلية متعة الزوج بزوجته، موجبا تكررها مرتين حرمتها عليه قبل زوج[3].

ويمكن تعريف الطلاق على" أنه حل رابطة الزوجية الصحيحة من جانب الزوج بلفظ مخصوص أو ما يقوم مقامه في الحال أو المآل"، فاللفظ المخصوص هو ما كان صريحا في الطلاق أو كناية عنه مما يحتاج إلى نية، والذي يقوم مقامه الكتابة والاشارة، والذي يحلها في الحال هو الطلاق البائن، وفي المآل هو الطلاق الرجعي [4].

الطلاق في قانون الاسرة الجزائري:

لم يتعرض المشرع الجزائري لتعريف الطلاق صراحة وإنما اكتفى بذكر الطلاق كصورة من صور فك الرابطة وذلك نت خلال *استقراء نص المادة48 من قانون الاسرة الجزائري " الطلاق حل عقدة الزواج، ويتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة "* في حدود ما ورد في المادتين 53ــ 54 من هذا القانون [5].

الطلاق عند علماء الاجتماع:

هو مظهر من مظاهر التفكك الاسري وانهيار الوحدة الاسرية وهو يشير إلى انتهاء رابطة الزواج أو اصدار إعلان قانوني ببطلان هذه الرابطة وانفصال الزوجين عن بعضهما[6].

أنواع الطلاق:

ينقسم الطلاق إلى عدة تقسيمات باعتبارات متنوعة ، وسأكتفي هنا بأقسامه من حيث إمكانية المراجعة من عدمها إلى طلاق رجعي وطلاق بائن .

أولا: الطلاق الرجعي :

وهو الذي يملك الزوج بعد ايقاعه للطلاق إرجاع زوجته وهي لا زالت في عدتهامن غير حاجة إلى عقد ومهر جديدين، أو هو الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته التي دخل بها حقيقة ايقاعا مجرد عن ان يكون في مقابلة مال ولم يكن مسبوقا بطلقة أصلا أوكان مسبوقا بطلقة واجدة [7].

ثانيا: الطلاق البائن: وهو نوعان بائن بينونة صغرى وبائن بينونة كبرى

---

[2] ـ مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، "طلق"، ص258.
[3] ـ ابن عرفة نقلاعن مواهب الجليل في شرح مختصر خليل،ج 5، ص268
[4] ـ محمد مصطفى شلبي، أحكام الاسرة في الاسلام، دار النهضة العربية ، بيروت، ط3، ص471.
[5] ـ الامر 05/02/المؤرخ 02/27/عن ان يكونون رقم 11/84/ المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الاسرة، الجريدة الرسمية .
[6] ـ محمد، عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع،الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ،1995 ص .139
[7] ـ ينطر فتح القدير الجزء4، ص 178

أ/ البائن بينونة صغرى: وهو الذي لايستطيع الرجل بعده أن يعيد المطلقة إلى الزوجية إلا بعقد جديد ومهر وهو الطلاق قبل الدخول أو على مال أو بالكناية عند الحنفية او الذي يوقعه القاضي لا لعدم الانفاق أوبسبب الإيلاء [8].

ب/ البائن بينونة كبرى: وهو الطلاق الذي لاتحل المطلقة بعده لمطلقها حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صحيحا ويطأ في قبل [9].

2ـ الطلاق في المجتمع الجزائري.

شرع الله تعالى الطلاق لفصم عرى الزوجية عند استحالة العشرة بين الزوجين أو إذا كانت العلاقة الزوجية تسبب ضررا لأحدهما ، وإن الناظر لواقع سيرورة حالات الطلاق في المجتمع الجزائري يجدها اتخذت مرحلتين أساسيين، المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعدالاستقلال .

1/ **المرحلة الاستعمارية:** ويمكننا تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين : مرحلة ماقبل قيام الثورة ومرحلة ما بعدها.

أ/ مرحلة ماقبل قيام الثورة: في هذه المرحلة يمكن أن نستشف أهم المميزات التي تميزت بها هذه المرحلة من خلال دراسة بيار بورديو على ثلاث مناطق مختلفة من التراب الجزائري وهي:

ـــ منطقة القبائل: حيث تأخذ الاسرة في هذه المنطقة شكل الاسرة الممتدة، نظام الزواج بها يخضع لسلطة قائد واحد، لا تستشر الفتاة في الزواج إلا في حالات نادرة، وعليه فالزواج يخضع لسلطان العادات والأعراف وما إن تتزوج الفتاة تتشكل علاقات اجتماعية جد مترابطة بين الاسرتين قائمة على نصرة وحماية الآخر، أما الطلاق فليس للمرأة الحق في الطلاق إلا لظروف قاهرة [10].

ـــ منطقة الأوراس: تعتبر من أبرز المناطق الجبلية في الجزائر، كانت تضم العديد من القبائل التي تتبع أنماط حياة بدوية أو شبه بدوية، ولذلك كانت القيم العائلية والتقاليد الاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا في تنظيم العلاقات الزوجية،فالزواج في هذه المناطق كان يرجع فيه القرار للجماعة وليس للفتاة الحق في قبول أو رفض الزواج وغالبا ما يتم الزواج في سن مبكر تحت سلطة الاب الاجبارية، كما أن الشاب له الحق في اختيار من يراها مناسبة له للزواج شريطة أن يختارها من الأقارب بغية تعزيز أواصر التماسك الاسري والعائلي أما الطلاق فللمرأة الحق في طلب الطلاق ،[11] لكن الطلاق في هذه الفترة لم يكن أمرًا سهلاً، وكان يُنظر إليه على أنه فشل في الحفاظ على استقرار الأسرة، لذا كانت محاولات الإصلاح أو التوسط بين الزوجين تَحظى بأهمية كبيرة، خاصة في المجتمعات القبلية التي تعتمد على الروابط الاجتماعية والعائلية في استمرار تماسكها.

ـــ منطقة بني ميزاب: ما يميز هذه المنطقة أن المرأة أكثر[12] حرية في اختيار الزوج من المرأة في القبائل الأخرى، كما أن لها الحق في الطلاق ، وكان الطلاق في بني ميزاب قبل الاستعمار يتم وفقًا لأحكام

[8] ـ وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامي زأدلته،دار الفكر ، بيروت، لبنان، الجزء7،ص 358.

[9] ـعلي بن سليمان المرداوي،الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار احياء التراث العربي ، بيروت،دط، الجزء9، ص164.

[10] ـ •Bourdieu, Sociologie de l'Algérie. Paris: P. U.F, 1985p p9–

[11] p/ bourdieu p 29.

[12] ـ كريمة هرندي، الطلاق في المجتمع الجزائري بين الاسباب والمفهوم، مجلة الحوار الثقافي، العدد01، 2022، ص260.

الشريعة الإسلامية، مع التأكيد على ضرورة وجود شهود وتوثيق الطلاق بشكل رسمي، ومع ذلك، كان هناك بعض الاختلافات في كيفية معالجة الطلاق بناءً على العادات المحلية للمجتمع الميزابي، مثل طريقة إعلان الطلاق والتعامل مع فترة العدة.

بـ/ مرحلة ما بعد قيام الثورة: بعد قيام الثورة التحريرية اتخذت جبهة التحرير مجموعة من التدابير المتعلقة بنظام الزواج والطلاق في الجزائر من أجل إعادته كما كان وفق الشريعة الإسلامية وذلك بإعادة النظر في القوانين المعمول بها في هذه الفترة خاصة المعارضة للشريعة الإسلامية، وكان الطلاق قبل هذه المرحلة إجراء بسيطا يكفي فيه إعلان الزوج القاضي الشرعي وبعدها يتعين على الزوجة رفع دعواها للمطالبة بحقوقها المالية، إلا انه بعد 1959 ومع صدور المرسوم رقم 7082 ــ59 المؤرخ بتاريخ 1959/09/17 أصبح الطلاق يخضع بصفة رسمية للقضاء[13].

2/ الطلاق بعد الاستقلال: بعد الاستقلال في الجزائر عام 1962، شهدت البلاد العديد من التغيرات الاجتماعية والسياسية التي أثرت على مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالأسرة، حيث كان الطلاق أحد المواضيع التي تطرقت لها القوانين الجديدة في هذا السياق (ينظر القانون المؤرخ في 18ماي 1963الذي ألغى ولاية محكمة النقض الفرنسية وأنشأ مكانها المجلس القضائي بالإضافة إلى المرسوم القضائي 63/261 المؤرخ 1963/07/22) .

عقب الاستقلال، عملت الحكومة الجزائرية على تحديث النظام القانوني الذي كان موروثًا عن الحقبة الاستعمارية، وابتدأت بإصدار قوانين تحاول التوفيق بين الشريعة الإسلامية والقانون المدني في البداية، كانت محاكم الأسرة تُعنى بقضايا الطلاق وفقًا للمبادئ الإسلامية، التي تتيح للرجال الطلاق بشكل أسهل من النساء.

ومع مرور الوقت، وتحديدًا في السبعينيات، تم إنشاء قوانين أكثر وضوحًا تضبط قضايا الطلاق بما يواكب التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر. على الرغم من بعض التعديلات التي جرت على القانون، ظل الطلاق موضوعًا حساسًا في المجتمع الجزائري، حيث كانت النظرة المجتمعية لا تزال تعتبر الطلاق أمرًا غير مرغوب فيه

وفي الآونة الأخيرة، سعت الدولة إلى تنظيم إجراءات الطلاق بشكل أفضل، مع التركيز على حقوق المرأة وحمايتها، ولكن الطلاق لا يزال يشهد بعض التحديات القانونية والاجتماعية، مثل تباين المعاملة بين الزوجين وفقًا لقوانين الشريعة والحقوق المدنية.

الفصل الثاني: الأسباب المؤدية للطلاق :

تتنوع الأسباب المؤدية للطلاق وتتباين من أسباب اجتماعية واقتصادية ودينية ونفسية وتكنولوجيا، ويمكننا عرض هذه الأسباب فيما يأتي :

1ـ الأسباب الاجتماعية.

[13] - قسنطيني حدة، اثبات الطلاق بين النصوص التشريعية وتطبيقاتها القانونية: دراسة تطبيقية بمجلس قضاء الجلفة،2004، ص02.

أ/ الخلاف والنزاع المستمر بين الزوجين: حيث يعد النزاع والخلاف المستمر بين الزوجين مظهرا من مظاهر عدم الاستقرار الزواجي مما يؤدي فتور العلاقة الزواجية وصعوبة استمرارها مما يؤدي غالبا إلى الطلاق.

بـــ/ التغير الثقافي: ويقصد تغير بعض الثقافة السائدة في المجتمع وبعض العادات، كنظرة المجتمع للطلاق، حيث لم يعد الطلاق وصمة عار لدى بعض المجتمعات بل نجد في بعضها من يقيم الحافلات ويستدعي لها الأقارب والأباعد

جـ / تغير أدوار المرأة: حيث أصبح المرأة شريكة الرجل في كل المجالات السياسية والعلمية والتعليمية والثقافية، مما أدر إلى حدوث تعارض بين طموحاتها وبين وتوقعات المجتمع التقليدي لدورها في الاسرة.

د/ النظرة المثالية للزواج: حيث يمتلك بعض الأزواج تصورات مثالية للزواج، مما يؤدي بهم إلى العقد النفسية حينما لايتحقق ذلك بعد الزواج تنتهي في الغالب إلى نزاعات مفضية إلى الطلاق .

ه/ الضغط الاجتماعي: يؤدي ببعض الأزواج للزواج في سن مبكرة بمن لارغبة لهم في الزواج مما يؤدي غالبا إلى وقوع الطلاق.

و/ مشاكل التواصل والتفاهم: حيث يؤدي عدم قدرة الافراد عن التعبير عن احتياجاتهم إلى توتر العلاقة بينهما،كما يؤدي التنمر والسلطوية إلى الانفصال بسبب شعور أحد الأطراف بالظلم والتعدي.

ك/ تدخل الأهل في العلاقة بين الزوجين: حيث يعد تدخل الاهل في الحياة الزوجية دوره السلبي المؤثر في مدى استمراريتها[14]

2ـ الأسباب الاقتصادية وتتمثل في:

أ/ عدم قدرة الزوج على توفير الحاجيات الضرورية للأسرة مما يؤدي إلى زيادة التوترات بينهما مما يفضي إلى الطلاق.

ب/ الاستقلال المالي للزوجة، مما يمنحها القدرة على اتخاذ قرار الطلاق وعدم المبالاة بنتائجه.

جـ / عمل الزوج والزوجة المؤدي أحيانا إلى تقليل الوقت المتاح للتواصل العاطفي وتحسين العلاقات الزواجية مما يؤدي إلى حدوث العديد من المشكلات التي قد تنتهي بالطلاق.

3ـ الأسباب الدينية:

1ـــ ضعف الوازع الديني: يعتبر العلماء أن ضعف الوعي الديني أو تراجع الالتزام بالشرع من أهم الأسباب المؤدية لزيادة الطلاق، فحينما يغيب الوعي الديني يصبح الطلاق أسهل خيار أمام الزوجين بدلًا من البحث عن الحلول التي يوفرها الإسلام مثل الصلح، الاستشارة، والتوبة.

[14] ـ ايمن الشبول،المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد26 العدد3و4 ص1– 59

2ــ قلة الوعي بمسؤوليات الزواج: حيث هناك نقص في الوعي حول المسؤوليات المتبادلة بين الزوجين ففي بعض الأحيان يدخل الزوجان إلى الحياة الزوجية دون فهم عميق لحقوقهم وواجباتهم و هذا يؤدي إلى تباين في التوقعات والتفاهمات حول الحياة الزوجية، وبالتالي يتولد الشقاق والخلافات.

3ــ فقدان المودة والرحمة: كما جاء في القرآن الكريم، فإن الحياة الزوجية يجب أن تقوم على المودة والرحمة، فإذا غابت هذه القيم الأساسية بسبب الجفاء أو الخيانة أو غيرها من العوامل انهدم كيان الأسرة

3ـ الأسباب النفسية.

يعد الطلاق من أعقد المشكلات النفسية ومظهرا لتلك الحياة الزوجية التي ينعدم فيها التكيف بين الزوجين ، فالطلاق يشكل أحد أنواع الاضطرابات النفسية ومن العوامل النفسية التي تثير الخلافات بين الزوجين عدم التوافق من حيث الاشباع الجنسي[15] ، حيث أثبتت بعض الدراسات أن معظم حالات الانفصال ترجع إلى الانحرافات النفسية التي تقف في وجه عملية التكيف الضرورية لتحقيق السعادة الزوجية لذا فإن العلاج يكون بطرائق نفسية وعملية... [16].

الأسباب التكنولوجية.

حيث أدت التكنولوجيا بمختلف أشكالها من وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت والموبايل وغيرها إلى حدوث فجوة بين العديد من الأزواج وبين الأزواج وأبنائهم أيضا، هذه الفجوة أدت إلى التفريط في الكثير من الحقوق والواجبات ناهيك إقامة العديد من العلاقات المحرمة وأحيانا الوصول للخيانة الزوجية التي تحدث بسبب العلاقات غير الشرعية للزوج أو الزوجة، فالهاتف النقال والأنترنت أصبح وسيلة سهلة لكثير من الرجال والنساء لقضاء شهواتهم ونزواتهم .

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها.

1/ منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، فهو يصف الظاهرة كماهي على أرض الواقع عن طريق جمع البيانات وتحويلها إلى أرقام، يتم تحليلها للخروج بنتائج نحاول من خلالها الإجابة على التساؤلات المطروحة .

أولا: مجالات الدراسة الميدانية: تتمثل في ثلاث مجالات أساسية وهي:

1/ المجال الزمني: تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة ما بين بداية أكتوبر إلى نهاية شهر جانفي لسنة 2025 أي حوالي أربعة أشهر.

2/ المجال الجغرافي: تمت الدراسة بمدينة أدرار والقرى التابعة لها.

3/ المجال البشري: ويتمثل في جميع المحامين في ولاية أدرار.

[15]- عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون، مدخل الى علم الاجتماع، جامعة بغداد، ص 183.

[16]، - رمزي العربي ، الخلافات الزوجية، دار الرفيق للطباعة والنشر لبنان،بيروت، ط1، 2006،ص89

2/ مجتمع البحث وعينته:

يتمثل المجتمع المستهدف في هذه الدراسة جميع المحامين الذين يعملون في مدينة أدرار والذين لديهم خبرة طويلة في هذا المجال.

3/ عينة الدراسة:

حيث تم اختيار عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع الدراسة تكونت من 15محاميا يعملون في ولاية أدرار من أصل 45 محاميا أي بنسبة 33.33%، أجابوا على استبيان أسباب انتشار الطلاق في مدينة أدرار والجدول (01) يوضح توزيع العينة .

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	10	66.66
انثى	05	33.33
المجموع	15	100

تشير القراءة الإحصائية للجدول أعلاه أن نسبة الذكور66.66 أعلى من نسبة الاناث 33.33 وهذا راجع لطبيعة العينة الكلية التي تم اختيارها.

4/ أدوات جمع البيانات :

تم في هذه الدراسة استخدام أداة الاستمارة التي تعرف على أنها " مجموعة من الأسئلة المقننة ــ مغلقة أو مفتوحة ـ توجه للمبحوثين من أجل الحصول على بيانات حول قضية معينة[17] .

الفصل الرابع : عرض وتحليل بيانات ونتائج الدراسة:

1ـ عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الأولى.

جدول (02) يوضح الخيانة الزوجية سبب من أسباب الطلاق من وجهة نظر المحامين.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	8	53,3	53,3	53,3
	لا	7	46,7	46,7	100,0
	Total	15	100,0	100,0	

تدل القراءة الاحصائية للجدول أن 53,3% من المحامين يؤيدون أن الخيانة الزوجية تعتبر سببًا رئيسيًا للطلاق ، بينما نجد 46,7% من المحامين يرون أن الخيانة الزوجية ليست العامل الأساسي في الطلاق

[17] ـ فضيل دليو وآخرون، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، الجزائر، مطابع دار البعث، 1999، ص 192.

،وهذا يدل أن هناك انقسامًا في وجهات نظر المحامين حول دور الخيانة الزوجية في الطلاق فبينما يرى بعضهم أن الخيانة تمثل أحد الأسباب الرئيسية للطلاق (53,3%)، يرى آخرون (46,7%) مما يدل على وجود عوامل أخرى قد تكون أكثر تأثيرًا، وهذا ما أكدته الدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها، حيث تبين لنا أن الخيانة الزوجية قد تكون في بعض المناطق من المدينة سببًا مركزيًا للطلاق، بينما في مناطق أخرى تؤخذ أسباب أخرى مثل الظروف الاقتصادية، الاجتماعية أو التواصلية بعين الاعتبار كأسباب رئيسية و هذا الانقسام في الرأي يعكس الاختلافات الاجتماعية والثقافية في كيفية تفسير وفهم الطلاق والخيانة

جدول (03) يوضح غياب الحوار داخل الاسرة سبب من أسباب الطلاق من وجهة نظر المحامين.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	13	86,7	86,7	86,7
	لا	2	13,3	13,3	100,0
	Total	15	100,0	100,0	

تدل القراءة الاحصائية أن 86,7% يرون أن غياب الحوار داخل الأسرة يعد سببًا من أسباب الطلاق من وجهة نظر بعض المحامين، بينما (13,3%) منهم يرون أن غياب الحوار ليس سببًا رئيسيًا للطلاق، فالغالبية يعتبرون التواصل داخل الأسرة عاملاً حاسمًا في الحفاظ على استقرار العلاقة الزوجية وأن غياب الحوار يؤدي إلى تصاعد المشاكل وفقدان التفاهم بين الزوجين، مما قد يؤدي في النهاية إلى الطلاق ، بينما يرى بعضهم أن غياب الحوارليس سببا رئيسا للطلاق، فقد تكون هناك أسبابًا أخرى أكثر تأثيرًا.

جدول04 يوضح أن السكن مع الأهل سبب من أسباب الطلاق من وجهة نظر المحامين

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	9	60,0	60,0	60,0
	لا	6	40,0	40,0	100,0
	Total	15	100,0	100,0	

تدل القراءة الإحصائية أن 60% من المحامين 40% يرون أن السكن مع الأهل ليس سببًا رئيسيًا للطلاق.
يعد السكن مع الأهل من العوامل التي تؤثر بشكل كبير على العلاقة الزوجية، خاصة في المجتمعات التي تفضل العيش في منازل مشتركة في بعض الحالات، وقد يسبب العيش مع الأهل ضغطًا على الزوجين، حيث تصبح هناك تدخلات من الأهل في الشؤون الخاصة بالزوجين، مما يؤدي إلى تفاقم الخلافات، وفي نفس الوقت نجد أن وجود الأهل في نفس البيت قد يزيد من التوترات بين الزوجين خاصة إذا كانت هناك اختلافات في أسلوب الحياة أو في الطريقة التي يتعامل بها الأهل مع الزوجين.

جدول 05 يوضح أن تدخل الأهل بين الزوجين سبب من أسباب انتشار الطلاق.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	نعم	7	46,7	46,7	46,7
	لا	8	53,3	53,3	100,0
	Total	15	100,0	100,0	

تدل القراءة الاحصائية أن 46.7% يرون أن تدخل الأهل في شؤون الحياة الزوجية يعد سببًا لانتشار الطلاق، بينما نجد (53.3%) لا يعتقدون أن تدخل الأهل هو السبب الرئيس للطلاق

الاستقلال_المالي_للزوجة	بطالة_الزوج	الاختلاف_في_نمط_المعيشة	تراكم_الديون	عدم_انفاق_الزوج_على_الزوجة	الاسباب_الاقتصادية	

إن تدخل الأهل في شؤون الزوجين يسبب العديد من النزاعات والخلافات، فقد تكشف الزوجة أسرار علاقتها بزوجها وتنقلها لأهلها والعكس أي وكذلك الزوج وهذا التدخل يشعر الزوجين أحيانا أن حياتهما ليست بيدهما وأن القرارات تُتخذ تحت ضغط من الأهل مما يؤدي إلى توتر العلاقة وفقدان الثقة بينهما وبالتالي تفكيك العلاقة الزوجية.

2ـ عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية.

جدول 06 يوضح أن أسباب الطلاق ترجع إلى أسباب اقتصادية

N	Valid	0	15	15	15	15	15
	Missing	15	0	0	0	0	0
Mean			1,53	2,00	1,87	1,73	1,73
Std. Deviation			,516	,000	,352	,458	,458
Sum			23	30	28	26	26

إن التحليل الإحصائي والسوسيولوجي للبيانات المتعلقة بالأسباب الاقتصادية للطلاق يساعد على فهم تأثير هذه العوامل على العلاقة الزوجية، سنقوم بتحليل هذه البيانات من خلال الأسباب التالية : عدم إنفاق الزوج على الزوجة، تراكم الديون، الاختلاف في نمط المعيشة، بطالة الزوج، والاستقلال المالي للزوجة.

تدل القراءة الاحصائية للجدول أن 46.7% يرون أن عدم إنفاق الزوج على الزوجة هو أحد الأسباب التي قد تساهم في الطلاق ، بينما نجد (53.3%لا يرون أن هذا السبب يمثل عاملًا مهمًا ، ومنه يمكننا القول أن عدم انفاق الزوج على زوجته يسبب في دخولهما في مشاحنات وصراعات غالبا ما تؤدي إلى الانفصال.

أما تراكم الديون على الأسرة فيظهر أن غالبية العينة تراه عاملا غير مهما فقد تستطيع الأسرة تجاوزه والتخلص منه، أما الاختلاف في نمط المعيشة فنجد أن 13.3%يرون أن الاختلاف في نمط المعيشة هو سبب للطلاق، بينما 86.7%لا يرون أن هذا السبب يمثل عاملًا مهمًا للطلاق.

إن الاختلاف في نمط المعيشة يمكن أن يكون بالفعل سببًا من أسباب الطلاق في بعض الحالات، وذلك لأسباب عدة فإذا كان الزوجان ينتميان إلى بيئات اجتماعية واقتصادية مختلفة يكون هناك تفاوت في أسلوب الحياة بما في ذلك العادات اليومية وطريقة الإنفاق ونمط الحياة فهذه الاختلافات قد تؤدي إلى توترات بينهما مما يزيد من احتمالية حدوث الخلافات.

أما الاستقلال المالي للزوجة فقد بينت إحصائيات الجدول أن 26.7 % يرون أن الاستقلال المالي للزوجة يمثل عاملا مهما في الطلاق، بينما نجد 73.3 % لا يرونه عاملا مهما في حدوث الطلاق، ومن خلال النتائج يمكننا القول : رغم أن الاستقلال المالي للزوجة قد يكون مصدرًا لتغيير الديناميكيات داخل العلاقة الزوجية، إلا أن الغالبية من المحامين لا يرونه سببًا رئيسيًا للطلاق و هذا يعكس درجة من التأقلم يُعتبر المجتمعي مع فكرة أن الزوجين يمكن أن يتشاركوا الأدوار المالية بشكل أكثر مرونة إلا أنه وفي بعض الحالات قد يثير توترات وصراعات حول تقاسم الأدوار والسلطة مما يؤدي غالبا إلى الانفصال.

.

.2ـ عرض وتحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثالثة

جدول07 يوضح أن أسباب الطلاق ترجع إلى أسباب نفسية.

الاضطرابات_النفسية	انعدام_التواصل _العاطفي_بين_ الزوجين	الضغوطات _النفسية	المحور_الثالث_ الاسباب_النفسية	

N	Valid	0	15	15	15
	Missing	15	0	0	0
Mean			1,80	1,27	1,73
Std. Deviation			,414	,458	,458
Sum			27	19	26

نلاحظ أن البيانات تشير إلى ثلاثة محاور رئيسية تتعلق بالأسباب النفسية للطلاق وهي: الضغوطات النفسية، انعدام التواصل العاطفي بين الزوجين، والاضطرابات النفسية. فيما يتعلق بالضغوطات النفسية نجد أن 20.0% يعتقدون أن الضغوطات النفسية هي سبب للطلاق ، بينما 80.0% لا يرون أن الضغوطات النفسية تمثل سببًا رئيسيًا للطلاق

بناءً على هذه النتيجة يمكننا القول أن الضغوطات النفسية لا تُعتبر سببًا رئيسيًا للطلاق لدى الغالبية العظمى للعينة، في المقابل، هناك 20% فقط يرون أن الضغوطات النفسية تلعب دورًا في حدوث الطلاق فمن الناحية السوسيولوجية يمكن أن يتباين تأثير الضغوطات النفسية على الطلاق بناءً على السياق الثقافي والاجتماعي
ففي المجتمعات التي تواجه ضغوطًا اجتماعية واقتصادية كبيرة (مثل البطالة أو ضغوط الحياة اليومية)، قد لا يُنظر إلى الضغوط النفسية على أنها سبب مباشر للطلاق، بل على العكس يمكن أن يُعتبر الزوجان ضحيتين لهذه الظروف بدلاً من أن يكون الضغط النفسي عاملًا منفصلًا، وفي بعض الثقافات قد تكون الضغوطات النفسية متأصلة في الحياة اليومية ويتم التعامل معها بشكل جماعي أو ضمن إطار الأسرة أو المجتمع وبالتالي لا يكون للضغوط النفسية تأثير قوي على العلاقات الزوجية لأنها تُعتبر في هذه الحالة جزءًا من التحديات اليومية التي يمكن التعامل معها.
أما التواصل العاطفي بين الزوجين فنجد أن 73.3% من أفراد العينة أجابوا بنعم، في حين نجد26.7% منهم لايرون التواصل العاطفي سببا مهما للإنفصال بين الزوجين، يعكس هذا الجدول وجود انعدام للتواصل العاطفي بين الزوجين عند نسبة كبيرة من المحامين، لأنها هذه الظاهرة قد تكون مرتبطة بالعديد من العوامل الاجتماعية والنفسية مثل : ضغوط الحياة اليومية والمشاكل النفسية والعاطفية وقد تكون الثقافة أو التقاليد الاجتماعية عائقاً أمام التعبير عن المشاعر العاطفية بين الزوجين.

أما الضغوطات النفسية تُعتبر سببًا معتدلًا للطلاق، مع غالبية أفراد العينة يرون أن لها تأثيرًا متوسطًا لهذا العامل في العلاقة الزوجية، لأن انعدام التواصل العاطفي بين الزوجين هو العامل الأكثر تأثيرًا في الطلاق، حيث يعتبره معظم أفراد العينة سببًا رئيسيًا لهذا الانفصال، كما تشكل الاضطرابات النفسية أيضًا عامل مؤثر في الطلاق، لكن بدرجة أقل مقارنة بالضغوطات النفسية وانعدام التواصل العاطفي، أما عن كون الاضطرابات النفسية سببا للطلاق فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بنعم 26.7%، بينما غالبية أفراد العينة يرون أنها ليس السبب الأساسي لحدوث الطلاق.

إن هذه الاحصائيات تشير إلى أن بعضا من الأفراد قد يعانون من الاضطرابات النفسية مثل القلق، الاكتئاب، أو التوتر، وهي مشاكل قد تكون مرتبطة بعدد من العوامل البيئية والعاطفية، كما أن الضغوط الحياتية مثل العمل، الحياة الأسرية، والمشاكل المالية يمكن أن تؤدي إلى اضطرابات نفسية لدى الأفراد خاصة في المجتمعات التي تواجه تحديات اقتصادية و اجتماعية .

كما أن أفراد العينة ذكروا أسباب أخرى قد تكون سببا لحدوث الطلاق منها ***الزواج المبكر*** وهو أحد العوامل التي قد تساهم في زيادة معدلات الطلاق، فالنضج العاطفي من أهم العوامل التي تؤثر في نجاح العلاقة الزوجية ففيه يكون الزوجان في كثير من الأحيان غير ناضجين بما يكفي من الناحية العاطفية والاجتماعية للتعامل مع المسؤوليات الزوجية، ومن الأسباب أيضا غياب الوازع الديني الذي يعتبر من العوامل التي تساهم في انتشار الطلاق في المجتمع، ففي حالة غياب هذا الوازع تنشأ عدة مشاكل تؤدي إلى تفكك العلاقة الزوجية وبالتالي إلى الطلاق.

جدول 08: الحلول المقترحة من طرف المحامين للحد من ظاهرة انتشار الطلاق في مدينة أدرار .

		المحور _الرابع_الحلول_ المقترحة	هل تعتقد ان هناك حاجة الى زيادة الوعي المجتمعي حول اهمية الاستقرار الاسري	هل ترى ان الاستشارات النفسية قبل الزوج او خلاله يمكن ان تساهم في التقليل حالات الطلاق	هل تقترح اجراء تغييرات قانونية للحد من حالات الطلاق	هل توجد برامج دعم اجتماعي او مراكز مستعدة للازواج في ولاية ادرار
N	Valid	0	15	15	15	15
	Missing	15	0	0	0	0
Mean			1,20	1,40	1,27	1,80
Std. Deviation			,414	,507	,458	,414
Sum			18	21	19	27

من خلال الجدول أعلاه يمكننا حصر أهم الحلول الناجعة للحد من انتشار ظاهرة الطلاق في مدينة أدرار وهي كالتالي:

1ـ زيادة الوعي المجتمعي فهناك قناعة قوية بين المحامين بضرورة زيادة الوعي المجتمعي حول أهمية الاستقرار الأسري كحل للمساهمة في تقليل الطلاق.

2ـ الاستشارات النفسية فمعظم المحامين يتفقون على أن الاستشارات النفسية قبل الزواج أو خلاله يمكن أن تساهم في تقليل حالات الطلاق.

3ـ التغييرات القانونية فغالبية المحامين يرون أن هناك حاجة لإجراء تغييرات قانونية للحد من الطلاق.
4ـ برامج الدعم الاجتماعي حيث أظهر المحامون عدم رضاهم حول وجود برامج دعم اجتماعي كافية في ولاية أدرار، مما يشير إلى نقص في الخدمات المتاحة للأزواج في المنطقة.

وعليه فمن المهم جدا أن تركز جهود المجتمع المحلي والحكومة على زيادة الوعي الأسري، توفير الاستشارات النفسية، ومراجعة التشريعات المتعلقة بالطلاق، بالإضافة إلى إنشاء أو تعزيز البرامج الداعمة للأزواج في مناطق مثل ولاية أدرار.

خاتمة:

من خلال دراسة أسباب انتشار الطلاق في مدينة أدرار من وجهة نظر المحامين، يمكننا أن نستنتج أن الظاهرة تتعدد أسبابها بين العوامل الاجتماعية، النفسية، والاقتصادية، حيث يُرجع العديد من المحامين هذه الزيادة في حالات الطلاق إلى غياب الوعي الأسري والتغيرات الثقافية التي تؤثر على قيم الأسرة، فأصبح الكثير من الأزواج يعانون من صعوبة في التكيف مع تحديات الحياة الزوجية بالإضافة إلى ذلك، يبرز الافتقار إلى الاستشارات النفسية كأحد الأسباب التي قد تساهم في تفاقم الخلافات بين الزوجين، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات سريعة مثل الطلاق، كما يؤكد المحامون أن العوامل القانونية تلعب دورًا أيضًا للتقليل من انتشار هذه الظاهرة، حيث يُعتقد أن التشريعات المتعلقة بالطلاق قد تكون غير كافية في بعض الأحيان للحد منها ، مما يجعل بعض الأزواج يتسرعون في اتخاذ قرار الطلاق بدون محاولة إيجاد حلول بديلة، وفي هذا السياق يُعتبر غياب الدعم الاجتماعي المتمثل في المراكز المتخصصة في الإرشاد الأسري من أهم العوامل التي تساهم في هذه المشكلة، حيث يفتقر الأزواج إلى مصادر مساعدة فاعلة في حل مشكلاتهم.

قائمة المراجع

.عبد اللطيف عبد الحميد العاني وآخرون، مدخل الى علم الاجتماع، جامعة بغداد، 1990
.رمزي العربي ، الخلافات الزوجية، دار الرفيق للطباعة والنشر لبنان، بيروت، ط1، 2006
ـ ايمن الشبول،المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، مجلة جامعة دمشق، المجلد26، 2010-
ـ كريمة هرندي، الطلاق في المجتمع الجزائري بين الاسباب والمفهوم، مجلة الحوار الثقافي، العدد01، 2022
ـ قسنطيني حدة، اثبات الطلاق بين النصوص التشريعية وتطبيقاتها القانونية: دراسة تطبيقية بمجلس قضاء الجلفة، 2004
ـ الجريدة الرسمية، الامر 05/02/المؤرخ 02/27/ رقم 11/84/ المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الاسرة
ـ محمد، عاطف غيث. قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1995 ،ـ
ـ فتح القديرللشوكاني الجزء4.
ـ وهبة الزحيلي، الفقه الاسلامي وأدلته، دار الفكر، بيروت، لبنان، الجزء7.
ـ علي بن سليمان المرداوي، الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار احياء التراث العربي ، بيروت ،دط، الجزء9.
"مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، "طلق.

ـ ابن عرفة نقلاعن مواهب الجليل في شرح مختصر خليل،ج 5
. محمد مصطفى شلبي، أحكام الاسرة في الاسلام، دار النهضة العربية ، بيروت، ط3
p•Bourdieu, Sociologie de l'Algérie. Paris: P. U.F, 1985 –p9
p/ bourdieu p 29